موجز السياسات :

أكتوبر 2025

تجنب لعنة الموارد الطبيعية المحلية بمنطقة الحوض المنجمي بقفصة

الراشدي ناصري

مدرس جامعي بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية بقفصة (قسم إدارة الأعمال)

هيفاء عثماني

مدرسة جامعية بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية بقفصة (قسم إدارة الأعمال)

تم إعداد هذه الوثيقة في إطار البرنامج التوجيهي الذي تديره مؤسسة الدراسات والبحوث في مجال التنمية الدولية (فيردي)، ضمن مشروع «معارف اقتصاد تونس »، الممول من قبل الاتحاد الأوروبي وتقوم بتنفيذه الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية

شكر وتقدير :يعرب المؤلفون عن شكرهم للمرشدة السيدة عبير اليحياوي، المسؤولة العليا عن تونس في معهد حوكمة الموارد الطبيعية.

البريد الإلكتروني: nasrirachdi@gmail.com

FONDATION POUR LES ÉTUDES ET RECHERCHES SUR LE DÉVELOPPEMENT INTERNATIONAL

EXPERTISE FRANCE GROUPE AFD

Financé par l'Union européenne

السياق والإشكالية:

تقع ولاية قفصة في جنوب غرب تونس، وتضم المنطقة أحد أكبر مكامن الفوسفات في العالم، حيث تُقدّر الاحتياطيات بـ 2,4 مليار طن، وذلك وفقاً لهيئة المسح الجيولوجي الأمريكية. وبدأ استغلال هذا القطاع منذ عام 1897، وهو يمثّل ركيزةً أساسيةً للاقتصاد الوطني ويُسهم بشكل كبير في الصادرات وفي الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

ومن المفارقات، أن خلف هذه الثروة المنجمية، تُظهِر المنطقة مؤشرات اجتماعية واقتصادية مُقلقة حيث يبلغ معدل البطالة 25,5%، وتصل نسبة الفقر إلى 18% من السكان، إضافة إلى البنى التحتية المتردية والضعف الشديد في الجاذبية الجهوية (إذ يبلغ مؤشرها 2,12 مقابل 3,18 على المستوى الوطني). ويواكب هذا الضعف تدهور بيئي حاد نتج عنه احتجاجات اجتماعية متكررة، وهو ما أدى إلى ترسيخ صورة قفصة في الوعي الجمعي بوصفها بؤرة دائمة للأزمات والاحتجاجات.

هذا الوضع هو مثال بارز على ظاهرة **"لعنة الموارد"** أو **"مفارقة الوفرة"** (أوتي، 1993؛ ساكس وورنر، 2001)، وهو مفهوم موثّق جيداً في اقتصاديات التنمية. ووفقاً لهذا المفهوم، فإن المناطق الغنية بالموارد الطبيعية (كالنفط والغاز والمعادن) تشهد على نحو معاكس، مسارات تنموية أضعف من المناطق الأقل حظاً من الموارد. وبذلك، تنضم قفصة إلى قائمة مناطق منجمية أخرى في العالم تتقاسم هذه الديناميكية العالمية، على غرار كاخاماركا (بيرو)، وفاماتينا (الأرجنتين)، وكاتانغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وماريكانا (جنوب إفريقيا).

في مواجهة هذه التحديات المستمرة، اقتصرت الحكومات المتعاقبة على اتخاذ التدابير المؤقتة الرامية إلى تخفيف التوترات لأجل الحفاظ على إنتاج الفوسفات. فقامت بعمليات تشغيل مكثفة داخل شركة فوسفات قفصة، وداخل شركات البيئة والغراسة والبستنة. وقد نجحت هذه الآليات في توفير أكثر من 5400 وظيفة في عام 2015، وساعدت دون شك على احتواء الأزمات بشكل مؤقت، ولكنها في المقابل أدت إلى خلق اختلالات هيكلية جديدة، تمثلت في زيادة الاعتماد على الوظيفة العمومية وضعف المبادرة الخاصة واستمرار المشكلات البنيوية.

اليوم، أصبحت الحاجة إلى إعادة التفكير الجذري في نموذج التنمية في قفصة ضرورة استراتيجية، سواء بالنسبة لمنطقة قفصة أو للبلاد بأكملها. ومن شأن هذه النقلة أن تحقق عدة أهداف رئيسية:

- **إرساء سلم اجتماعي دائم:** وهو شرط أساسي لضمان استقرار الإنتاج وإقامة مناخ استثماري مواتٍ يعتمد على الثقة والتماسك المجتمعي (بوتنام، 1995).
- **تعزيز الدور السيادي للدولة**: باعتبارها الضامن لعقد اجتماعي متوازن (روسو، 1762)، والقادرة على تحقيق العدالة والرفاهية الجماعية وحماية البيئة.
- **الحد من الخسائر الاقتصادية الضخمة:** التي تُقدّر نتيجة للإضرابات والاضطرابات في الفترة بين عامي 2011 و2021، بأكثر من 8 مليارات دولار (وفقا لمكتب الاستشارات والخبرة الدولية للتحليل الاقتصادي تيرا، 2023)، بهدف الحفاظ على النقد الأجنبي اللازم لتمويل التنمية الوطنية.

تأتي هذه الوثيقة في هذا الإطار تحديداً، وهو صياغة توصيات ملموسة وقابلة للتطبيق تهدف **إلى تحويل لعنة الموارد** في منطقة قفصة المنجمية واستغلال الفوسفات فيها إلى **رافعة حقيقية** للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة، تعود بالنفع المباشر على المجتمعات المحلية.

وعليه، يقترح هذا الموجز للسياسات ما يلي:

1. **تحديد الأعراض الرئيسية للعنة الموارد في المنطقة.**
2. **تقديم إطار استراتيجي مُتكامل لتحويل اللعنة إلى نعمة.**
3. **تفصيل خطة تنفيذية لهذه الاستراتيجية.**

I. أعراض لعنة الموارد الطبيعية

مع بداية الاستغلال المنجمي، كان يُنظر إلى منطقة قفصة على أنها **"ألدورادو الجديد لتونس"**، وقد استقطبت الولاية أعدادا كبيرة من المهاجرين نتيجة الوعود بأجور مرتفعة ووظائف قارة وظروف عيش جيدة. فقد وفد إلى المدينة العديد من سكان المناطق المجاورة (الجريد، الكاف، صفاقس، سيدي بوزيد، قابس)، بالإضافة إلى المهاجرين الوافدين من بلدان أخرى (الجزائر، المغرب، ليبيا، إيطاليا).

وبالفعل، أسهمت الصناعة المنجمية، بوصفها محركاً للتنمية الإقليمية الجهوية ، في خلق فرص عمل وتوفير التمويل اللازم للبنى التحتية. ومع ذلك، ومنذ تطبيق برامج الاصلاح الهيكلي في الثمانينات، يمر القطاع باضطرابات عميقة. فقد أدت زيادة المكننة والاعتماد المتزايد على الاستغلال السطحي إلى انخفاض هائل في اليد العاملة المحلية، فضلاً عن تدهور تدريجي في الظروف البيئية. واليوم، يواجه هذا القطاع أزمة متعددة الأبعاد، تجمع بين الاحتجاجات الاجتماعية والهشاشة الاقتصادية والآثار البيئية الدائمة. وأدت هذه الاختلالات الهيكلية إلى خلق احتجاجات اجتماعية متزايدة، لعل أبرزها الانتفاضة الشعبية لسنة 2008 . فقد كشفت هذه الاحتجاجات، التي اندلعت إثر شبهات فساد ومحسوبية في مناظرة في شركة فوسفات قفصة ، عن إحباط عميق لدى السكان المحليين. فقد شعر المتساكنين بالإهمال مع مواجهتهم للبطالة والفقر والتدهور البيئي، في حين كانت أرباح الاستثمار المنجمي حكراً على الدولة المركزية.

I-1. التداعيات الاقتصادية: متلازمة هولندية على المستوى المحلي

أدى النشاط المنجمي إلى ظهور ما يُعرف بظاهرة المتلازمة الهولندية أو «المرض الهولندي» المحلي؛ وهو مفهوم صاغه كوردن ونيري (1982) و الذي يشير إلى هيمنة قطاع اقتصادي واحد وتأثيره السلبي على باقي القطاعات. وفي نموذج قفصة، نجد أن هيمنة قطاع الفوسفات وتغليبه على الفلاحة والسياحة، لم تؤدِ فقط إلى تبعية اقتصادية مفرطة للمناجم، بل تسببت أيضاً في عرقلة أي فرص حقيقية للتنويع الاقتصادي.

ويمارس قطاع المنجمي ضغوطاً كبيرة على الموارد المحلية من خلال احتكاره ما يلي:

- **الأراضي الزراعية:** تمت مصادرة الأراضي الخصبة، التي تُعد مورداً حيوياً في هذه المنطقة القاحلة، لصالح الاستخراج المنجمي ، مما يُحِدُّ كثيراً من الإمكانات الفلاحية المحلية.
- **الموارد المائية:** يُعد غسل الفوسفات عملية كثيفة الاستهلاك للمياه، حيث تتطلب في المتوسط 1,5 متر مكعب لكل طن مُنتَج. وقد خلق هذا الاستهلاك الهائل منافسة مباشرة مع الاحتياجات الزراعية والمنزلية في منطقة تعاني أصلاً من الإجهاد المائي.
- **اليد العاملة:** تتسبب الرواتب المرتفعة التي تُقدمها شركة فوسفات قفصة في سحب كل من اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة وتحويلها بعيداً عن القطاعات الأخرى، لا سيما الزراعة والسياحة.

كان لهذا الخلل عواقب وخيمة على النسيج الاقتصادي الجهوي، من بينها:

- **تراجع الأنشطة غير المنجمية** : أدّت صعوبة الحصول على الأرض والمياه واليد العاملة إلى تقليص كبير في الإنتاجية الزراعية. أما القطاع السياحي، الذي كان من الممكن أن يشكّل بديلاً اقتصادياً مستداما، فقد ظل مهمّشاً بسبب التدهور البيئي وغياب الاستثمارات الهيكلية.

- **ضعف روح المبادرة:** يُنظر إلى التشغيل في شركة فوسفات قفصة على أنه المسار المفضل للارتقاء الاجتماعي، مما يشجع خريجي الجامعات على التخلي عن ريادة الأعمال والمبادرات الخاصة. ويعزز هذا التوجه التبعية للقطاع الاستخراجي وبالتالي يشكل عائقاً رئيسياً أمام التنمية الاقتصادية المستدامة للمنطقة.

I-2. الآثار البيئية: تدهور منظومي

ترتّب على الاستغلال المكثف للفوسفات عواقب وخيمة على البيئة، إذ أثّر على جميع المكونات البيئية مع تداعيات مباشرة على الصحة العامة والنظم البيئية المحلية.

- **تلوث الهواء**

يتولد عن عمليات استخراج الفوسفات ونقله ومعالجته انبعاثات كبيرة من الأتربة الدقيقة والغازات الملوثة. وتؤثر هذه الانبعاثات، الناتجة عن الحفر والقطع وتجفيف الخام ، صحة الجهاز التنفسي للسكان كما تُلحق الضرر بالغطاء النباتي في المناطق المجاورة.

- **تلوث الموارد المائية**

تُعد عملية غسل الفوسفات الخام خطوة حيوية لرفع درجة نقاوته، غير أنها تستنزف موارد مائية ضخمة وتُخلف نفايات سائلة ملوثة. وبالتوازي، يتسبب التصريف الحمضي للفوسفات ، المُثقل بالمعادن الثقيلة، في تلوث الموائد الجوفية، مما يهدد بشكل مباشر الماء الصالح للشراب ومتطلبات الري الزراعي

- **تدهور البيئة والتربة**

تؤدي عمليات استخراج الفوسفات إلى إتلاف الأراضي الزراعية بصفة نهائية وتفتيت البيئات الطبيعية.. وينجم عن هذه الاضطرابات تدهور في خصوبة التربة وإفقار للتنوع البيولوجي المحلي وإضعاف لتوازن النظم البيئية الجهوية .

I-3. المشاكل الاجتماعية: تصدعات وتهميش

أدّى تضافر تأثيرات القطاع المنجمي إلى تفاقم الاحتجاجات الاجتماعية في المنطقة وإلى تغذية الشعور المستمر بالظلم والتهميش لدى السكان المحليين.

- **التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية**

ادئ التباين الصارخ بين الموظفين الذين يتقاضون أجوراً عالية في القطاع المنجمي وبقية السكان الذين يواجهون البطالة الجماعية والفقر إلى تأجيج الاحتجاجات الاجتماعية بصفة متواترة ويغذي الشعور بالإحباط الجماعي.

- **الإقصاء على أساس الجنس**

القطاع المنجمي ، وهو قطاع يهيمن عليه الرجال من الناحية الهيكلية، لا يوفر للنساء سوى القليل من الفرص المهنية، مما يحد من وصولهن إلى العمل ويعمق التفاوت القائم بين الجنسين في هذا المجتمع ذي الطبيعة المحافظة.

- **التدهور الصحي**

يرتبط التعرض الدائم للانبعاثات المنجمية، وخاصة الجزيئات الدقيقة والمعادن الثقيلة، إلى ارتفاع كبير في نسبة الإصابة بأمراض السرطان والأمراض الرئوية في المنطقة. وتؤثر هذه التداعيات الصحية بشكل خاص في التجمعات التي تقطن على مقربة من مواقع استخراج الفوسفات.

II. الإطار الاستراتيجي المتكامل لتغيير قفصة

يمكن تحويل «لعنة الموارد» التي تُلقي بظلالها على قفصة، وتتسم بالتبعية المفرطة للفوسفات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة، إلى فرصة للتنمية الشاملة والمستدامة. ولتحقيق ذلك، من اللازم تطبيق استراتيجية متعددة الأبعاد، تكون مُصَمَّمة خصيصاً للسياق التونسي ومُستلهَمة من أفضل الممارسات الدولية. وترتكز هذه الاستراتيجية على ستة ركائز مترابطة: إعادة توزيع عادل للثروات، وحوكمة شفافة، وتنويع اقتصادي، وجاذبية إقليمية، وابتكار، وإعادة تأهيل بيئي. وتلتقي هذه المحاور لتحقيق هدف مشترك ألا وهو: تحويل قفصة إلى نموذج للمرونة والازدهار المشترك

II-1. إعادة توزيع عادل من أجل تنمية مُهَيْكَلَة

لكي يستفيد سكان قفصة مباشرة من ثروات الفوسفات، تتطلب عملية إعادة التوزيع العادلة المداخيل إنشاء صناديق محددة الأهداف، تُموَّل من خلال آلية تمويل هجينة مُستلهمة من نماذج دولية. ويجمع هذا النموذج بين عنصرين اثنين: نسبة مئوية ثابتة (حسب القيمة) على قيمة إنتاج شركة فوسفات قفصة لضمان الاستقرار (مستوحاة من تجربتي أستراليا وغانا)، وضريبة تصاعدية على قيمة الأرباح بهدف إلى الاستفادة من الريع (كما هو مطبَّق في جنوب إفريقيا). غير أن إضفاء الشرعية على عملية إعادة التوزيع يقتضي ان يكون نتاج لحوار وطني شفاف يضم الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني لضمان توافق ديمقراطي قوي.

أ. صندوق تنمية الفوسفات المحلي

سيتم تمويل صندوق تنمية الفوسفات المحلي بنسبة مئوية من مداخيل شركة فوسفات قفصة، وتتم إدارته وفق حوكمة ثلاثية الأطراف تضم الدولة والجماعات المحلية والمجتمع المدني. وسيقوم هذا الصندوق بتمويل مشاريع هيكلية تهدف إلى تحسين جودة حياة المواطنين بشكل مستدام. وتشمل المجالات ذات الأولوية:

- **التعليم**: عصرنة المؤسسات المدرسية لتوفير بيئة تعليمية مثلى للأجيال الصاعدة.
- **الصحة:** تجهيز المستشفيات الجهوية بتقنيات طبية متطورة وتكوين طواقم الرعاية الصحية.
- **النقل:** إعادة تأهيل شاملة للبنى التحتية للطرق والسكك الحديدية لتنشيط التبادلات الاقتصادية.
- **الخدمات البلدية/:** تعزيز البنى التحتية الأساسية (الماء، التطهير/الصرف الصحي، الكهرباء) لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

ب. صندوق التشغيل والتكوين المهني

لمعالجة مشكلة الاعتماد الهيكلي للمنطقة على قطاع الفوسفات، سيتم إنشاء **صندوق التشغيل والتكوين المهني** وتخصيصه للتنويع الاقتصادي وتنمية رأس المال البشري. وسيقوم هذا الصندوق بتوجيه جزء من عائدات شركة فوسفات قفصة إلى مبادرات رئيسية مثل:

- **التكوين المهني**: وضع برامج متخصصة في القطاعات المستقبلية مثل الزراعة المستدامة والطاقات المتجددة والرقمنة بهدف تكوين 5000 شاب بحلول عام 2032.
- **خلق فرص عمل**: منح الإعانات وآليات الدعم لتشجيع بعث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة بهدف خلق 2000 وظيفة غير مرتبطة بالفوسفات بحلول عام 2028.

ت. صندوق التعويضات وإعادة التأهيل البيئي

أدّى التنقيب المكثف عن الفوسفات إلى حدوث أضرار بيئية جسيمة، قام بتوثيقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2022). وسيتم تمويل صندوق التعويضات وإعادة التأهيل البيئي من إيرادات شركة فوسفات قفصة، ويهدف إنشاء هذا الصندوق إلى التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمسؤولية البيئية من خلال إجراءات استراتيجية معينة:

- **إعادة التأهيل البيئي**: تنفيذ برامج طموحة لإعادة التشجير وتنقية المياه الجوفية الملوثة.
- **التقنيات النظيفة**: اعتماد أساليب استخراج مبتكرة ذات تأثير منخفض على البيئة.
- **دعم المجتمعات**: تعويضات عادلة للسكان المتضررين، خاصة في المظيلة، يتضمن التكفل بالرعاية الطبية والتعويضات المالية.

II-2. حوكمة تشاركية لاستعادة الثقة

الحوكمة الشفافة والشاملة هي الشرط الأساسي لضمان أن تعود الثروات المنجمية بالفائدة على جميع السكان بشكل عادل. ويرتكز هذا التحول على عاملين استراتيجيين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بآليات إعادة التوزيع:

- **زيادة الشفافية:** يُعد انضمام تونس إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية ركيزة أساسية لاستعادة الثقة وضمان تتبع عائدات الفوسفات. ويتطلب هذا الالتزام الامتثال لمعايير دولية صارمة، تتضمن نشر الإيرادات المنجمية وكيفية تخصيصها كل ثلاثة أشهر على منصة متاحة للجميع. وإن التطبيق الصارم لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، لا سيما في قفصة، أمر بالغ الأهمية لتعزيز ثقة المواطنين في إدارة هذا المورد الاستراتيجي على المدى الطويل.
- **المساءلة المؤسساتية:** سيضم مجلس إشرافي جهوي ، مستوحى من نموذج شركة كوديلكو التشيلية، يضم نواب محليين وخبراء مستقلين. وستتولى هذه الهيئة مهمة الاشراف على سير عمل صندوق تنمية الفوسفات المحلي وتقوم بتقييم الأداء الاجتماعي والبيئي لشركة فوسفات قفصة من خلال عمليات تدقيق نصف سنوية صارمة.

II-3. التنويع الاقتصادي من أجل مستقبل أكثر مرونة

لكي تتمكن قفصة من التغلب على العائق الرئيسي المتمثل في اعتمادها على الفوسفات، يتحتم عليها تبني استراتيجية قوية لتنويع اقتصادها، على غرار التحولات الناجحة لمرحلة ما بعد الفوسفات ، مثل تلك التي شهدتها ولاية كوينزلاند الأسترالية. ويجب أن يركز هذا النهج الجديد في الوقت نفسه على تعزيز المزايا المحلية والتوجه نحو الابتكار والاستدامة. ومن بين ركائز هذا التحول ما يلي:

الزراعة المستدامة: من خلال حشد الموارد المالية والتقنية (خصوصاً عبر صندوق تنمية الفوسفات المحلي)، سيتيح إدخال نظام الري قطرة قطرة تحويل 5000 هكتار إلى زراعة محاصيل ذات قيمة مضافة عالية بحلول عام 2032، مثل الفستق وتمور "دقلة نور" والزيتون البيولوجي . وبالتوازي مع ذلك، سيضمن دعم التكوين وإنشاء الشركات الفلاحيةالصغيرة والمتوسطة والشركات التعاونية للخدمات الفلاحية ومجمعات التنمية الفلاحية، وصول المنتجين مباشرة إلى الأسواق الوطنية والدولية.

السياحة التراثية والثقافية: يمثل التراث الصناعي والطبيعي الغني لقفصة إمكانات سياحية غير مستغلة إلى حد كبير. .في هذا الاطاريمكن إنشاء متحف فوسفات بيئي في موقع منجم قديم يتم ترميمه، لتعزيز الذاكرة العمالية والتاريخ الصناعي للمنطقة، وذلك على غرار المركز التاريخي للمناجم في لوارد (فرنسا) الذي يستقبل 150 ألف زائر سنوياً. وستربط مسارات سياحية متكاملة هذا المتحف بالواحات والمواقع الأثرية التي سيتم تهيئتها، بدعم من منصة رقمية للترويج وشراكات استراتيجية مع الجهات الفاعلة في مجال السياحة الثقافية الوطنية والدولية.

الطاقة المتجددة والاستقلالية في مجال الطاقة: تُمثل الإمكانات الشمسية الهائلة في قفصة - التي تتمتع بأكثر من 3000 ساعة من السطوع الشمسي سنوياً - فرصة ذهبية للانتقال الطاقي .ومن شأن تطوير 1000 هكتار من المنشآت الكهروضوئية على الأراضي المتدهورة - على غرار مجمع نور المغربي - أن يُسهم في توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وأن يغطي 30% من الاحتياجات الكهربائية الجهوية بحلول عام 2032. وسيؤدي هذا الاكتفاء الذاتي الطاقي إلى خفض تكاليف الإنتاج، وتثبيت مكانة قفصة كمركز إقليمي للطاقة النظيفة.

الاقتصاد الدائري واستغلال الموارد: يمثل تحويل ملايين الأطنان من المخلفات المنجمية المتراكمة تحديًا بيئيًا وفرصة اقتصادية في آن واحد. وسيتم استغلال هذه النفايات في صناعة مواد بناء صديقة للبيئة (طوب، أسمنت، حصى)، في حين سيتم تحديث وتعزيز قطاع الأسمدة المحلي. وستساهم الشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص في خلق فرص عمل صديقة للبيئة وتقليل الأثر البيئي للصناعة التعدينية بشكل كبير.

تحديث تكنولوجيا الفوسفات: على الرغم من أن تونس قد رسخت مكانتها كرائدة في مجال إنتاج الأسمدة الأساسية مثل الحمض الفوسفوري وثنائي فوسفات الأمونيوم وثلاثي السوبر فوسفات، إلا أنه يتوجب عليها الآن أن تقوم برفع مستوى قطاع الفوسفات بشكل استراتيجي. ويتمثل التحدي في مواصلة إنتاج الأسمدة مع التطوير الموازي في مجال الكيمياء المتخصصة والاستفادة من المواد الحيوية الموجودة في الفوسفات، مثل الليثيوم واليورانيوم، لتلبية احتياجات القطاعات المتنامية مثل البطاريات الكهربائية والإلكترونيات والطاقات المتجددة.

وسيجعل هذا الارتقاء النوعي من البلاد طرفاً فاعلاً رئيسياً في تحول الطاقة العالمي، الأمر الذي يُفضي إلى خلق قيمة مضافة وتوفير وظائف تتطلب مهارات عالية.

II-4. الجاذبية الإقليمية من أجل تغيير الصورة

تعاني قفصة حالياً من صورة ذهنية مرتبطة بالاحتجاجات الاجتماعية والتدهور البيئي. وستعمل استراتيجية إعادة تموضع جهوي ، مستوحاة من النهضة الرائعة التي شهدتها مدينة بلباو في إسبانيا، على تغيير هذه الصورة بهدف جعل المنطقة مركزاً رائدا لخلق للفرص،، ويتحقق ذلك عن طريق:

أ- تحسين الاتصال

البنية التحتية للسكك الحديدية: تحديث كامل لخط سكة حديد قفصة - صفاقس (190 كم)، بدعم مالي قدره 200 مليون دولار من الصندوق السعودي للتنمية.

النقل الجوي: إعادة تأهيل وتوسيع مطار قصر قفصة لاستقبال الرحلات الجوية الداخلية والدولية، مما يعزز الجاذبية السياحية والاقتصادية.

ب- بناء سردية إقليمية جديدة

- **هوية بصرية متسقة:** تطوير ميثاق رسومي باللونين الأصفر والأخضر، يرمزان بشكل متناغم إلى التراث المنجمي والالتزام بالاستدامة.
- **برنامج سفراء "زملاء قفصة":** تكوين الطلاب ورجال الأعمال المحليين للترويج النشط لقفصة خلال الفعاليات الدولية الكبرى (مؤتمرات متعددة الأطراف، ، المنتديات الاقتصادية، ....).
- **منصة رقمية افتراضية:** إنشاء موقع إلكتروني متعدد اللغات يقدم زيارات افتراضية للمواقع السياحية و الواحات التي تمت تهيئتها ، منشآت الطاقة الشمسية ومواقع إعادة التأهيل البيئي.

ت- البنية التحتية لاستقبال الزوار والبيئة المعيشية

سيؤدي إنشاء أماكن ترفيهية على غرار المنتزهات، مسرح جهوي ومتحف بيئي للفوسفات... إلى تحسين جودة حياة السكان بشكل كبير. وفي الوقت نفسه، ستحافظ عملية تهيئة المدن بطريقة تحترم التراث، على الهوية المعمارية والتاريخية للمنطقة.

ث- وضع العلامات على المنتجات والحصول على الاعتماد

سيؤدي الحصول على علامات المنتجات البيولوجية وشهادات السياحة البيئية إلى تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الإقليمية والدولية، وهو ما يحقق توافقاً وثيقاً مع استراتيجية التنويع الاقتصادي.

II-5. الابتكار وتعزيز القدرات البشرية

تعد الابتكارات التكنولوجية وتطوير المهارات المحلية من العوامل الأساسية لضمان استدامة التحول الاقتصادي، بما يضمن التكامل المطلق مع الركائز الاستراتيجية الأخرى.

أ- مركز امتياز إقليمي

سيُسهم إنشاء مركز تكوين متخصص في الطاقات المتجددة، يستوحي نموذج عمله من أكاديمية الطاقة المتجددة في جنوب إفريقيا، في تقديم برامج تقنية متقدمة حول تركيب وصيانة منظومات الطاقة الشمسية الكهروضوئية. وإضافة إلى ذلك، ستُدعم حاضنة أعمال متكاملة تطوير الشركات الناشئة الخضراء عبر توفير فضاءات عمل مشتركة ومُجهزة، إلى جانب تأمين التمويل الملائم لها.

ب- البحث والتطوير التطبيقي

سيتم تطوير مختبر للابتكار في المجال المنجمي بالشراكة مع جامعة قفصة، بالإضافة إلى جامعات تونسية ودولية مرموقة، وسيكرس هذا المختبر جهوده لتطوير تقنيات استخراج ذات بصمة كربونية منخفضة وتحويل المخلفات المنجمية إلى مواد بناء صديقة للبيئة بطرق مبتكرة.

ت- منظومة ريادية ديناميكية

سيدعم صندوق التشغيل والتكوين المهني تطوير 100 شركة ناشئة معتمدة بحلول عام 2030، مع إعطاء الأولوية للشركات التي تركز على الاقتصاد الدائري والخدمات الرقمية. كما سيؤدي تنظيم مسابقات دورية للبرمجة وإقامة شراكات دولية إلى تحفيز الابتكار المحلي وتبادل الخبرة في الممارسات الجيدة.

II-6. إعادة التأهيل البيئي والصحة العامة

أدى الاستغلال المكثف للفوسفات إلى تدهور كبير في النظم البيئية المحلية كما أثّر سلبا في الصحة العامة. وسيتم اتخاذ تدابير تصحيحية ملموسة ومدمجة في المبادرات السابقة، لتعالج هذه التحديات البيئية والصحية بطريقة منهجية.

أ- شهادة أيزو 14001 للبيئة

ستعتمد شركة فوسفات قفصة المعايير الدولية أيزو 14001 للحد بشكل كبير من انبعاثاتها الجوية ومخلفاتها الملوثة، على أن تخضع لعمليات تدقيق مستقلة ومنتظمة لضمان امتثالها لأكثر المعايير البيئية صرامة.

ب- الإدارة المتكاملة والإحلال المائي

من أجل الحفاظ على المياه الجوفية والقضاء على التنافس مع الاستخدامات المحلية، سيعتمد القطاع المنجمي استراتيجية مائية تكميلية تهدف إلى الاستبدال الكامل للمياه العذبة:

- **الاستبدال بالتحلية:** سيتيح استخدام مياه البحر المحلاة استبدال كامل للمياه العذبة المستخدمة في غسل الفوسفات، مما يضمن استقلالية القطاع المائي.
- **التحسين وإعادة التدوير:** سيسمح نظام مبتكر للترشيح وإعادة التدوير في دورة مغلقة بإعادة استخدام ما يصل إلى 70٪ من حجم مياه الغسيل (الذي سيتم تغذيته حينئذ بالمياه المحلاة)، مما يضمن إدارة فعالة ويحقق اقتصاد في التكاليف التشغيلية لشركة فوسفات قفصة.

ت- بنية تحتية للنقل صديق للبيئة

من أجل الحد بشكل كبير من الآثار البيئية للقطاع بحلول عام 2032، يجب تحديث وسائل النقل باستخدام حلول سبق وأن أثبتت نجاحها على الصعيد الدولي. ومن شأن إنشاء خط أنابيب لنقل الفوسفات أن يقلل بشكل كبير من هذه الآثار السلبية، ولا سيما البصمة الكربونية والأضرار الاجتماعية والوظيفية المرتبطة في الوقت الحالي بالنقل بالسكك الحديدية والطرق البرية.

ث- الترميم الشامل للنظم البيئية

سيعمل برنامج طموح للعلاج النباتي وإعادة التشجير على استعادة 5000 هكتار من الأراضي المتدهورة بحلول عام 2035. وسيؤدي إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي من الجيل الأخير إلى حماية الموارد المائية الجهوية على المدى الطويل، مما سيخلق تكاملا إيجابياً مع التنمية الفلاحية المستدامة.

III. خطة تنفيذية لاستراتيجية تحويل قفصة

يتطلب هذا التحول الطموح خطة تنفيذية متضافرة وتدريجية، مدعومة بشراكات محلية قوية وتعاون دولي استراتيجي، مما يجعل المنطقة رمزاً ملهمًا للمرونة الإقليمية والازدهار المشترك. تتكون هذه الخطة من ثلاث مراحل تمتد على مدى سبع سنوات، وتدمج بشكل متناغم التشخيص الدقيق والمشاريع التجريبية المبتكرة والتوطيد على المدى الطويل. وتحشد كل مرحلة بشكل فعال الاطراف المحلية المعنية ، وتستند إلى بيانات تجريبية قوية وتستلهم أفضل الممارسات الدولية، مع الحفاظ على القدرة على التكيف مع الاحتياجات الناشئة. ويتمثل الهدف الاستراتيجي في تحويل الاعتماد الهيكلي على الفوسفات إلى فرصة للازدهار الاقتصادي والاجتماعي الذي ينعكس على تونس بأكملها.

خطة تنفيذية للاستراتيجية

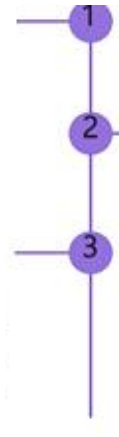

المرحلة 1 (0 إلى 6 أشهر)

تشخيص معمق ومشاورات مجتمعية وشفافية مؤسساتية والتزام بيئي (أيزو 14001)

المرحلة 2 (1 إلى 3 سنوات)

تنفيذ مشاريع تجريبية: زراعة مستدامة (2000 هكتار) وسياحة بيئية وتحول طاقي (500 هكتار من المتنزهات الكهروضوئية)

المرحلة 3 (3 إلى 7 سنوات)

تعزيز استراتيجي ومتابعة وتقييم مستمر وتعديل السياسات وتوسيع المبادرات الناجحة

III-1. المرحلة الأولى (0-6 أشهر): التشخيص المتعمق والتعبئة التشاركية

تضع المرحلة الأولية أسس التحول المستدام من خلال الجمع بين التحليل الفني الدقيق والحوار الشامل مع جميع الأطراف الفاعلة على الصعيد الجهوي .

ستقوم **دراسة جدوى متعددة الأبعاد** بتقييم الشروط القانونية والمالية والمؤسساتية اللازمة لإنشاء صندوق التنمية المحلية للفوسفات وصندوق التشغيل والتكوين المهني. وستشكل هذه الآليات المالية، التي يتم تمويلها بنسبة مئوية يتم تحصيلها من إيرادات شركة فوسفات قفصة، العمود الفقري لإعادة التوزيع العادل للثروات المنجمية (المعهد الوطني للإحصاء، 2023).

ستحدد **المشاورات المجتمعية** المنظمة – التي تشمل ورش عمل تشاركية واجتماعات عامة وحوارات قطاعية مع النقابات والجمعيات المحلية وممثلي القطاع الخاص – أولويات المواطنين بدقة. وستضمن هذه الاستشارات توافق المشاريع المستقبلية مع التطلعات المحلية الحقيقية.

تعزيز الشفافية المؤسساتية

سيساهم انضمام تونس إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في تعزيز ثقة المواطنين في شركة فوسفات قفصة ويقتضي هذا الالتزام التنفيذ الصارم لمتطلبات المبادرة، لا سيما من خلال النشر الدوري والمفصل لإيرادات التعدين وكيفية توزيعها، عبر منصة عامة ومتاحة للجميع، لضمن المساءلة المالية الكاملة.

التزام بيئي فوري

ستلتزم شركة فوسفات قفصة بتبني معيار أيزو 14001 لإنشاء نظام إدارة بيئي صارم وقابل للقياس. وفي الوقت نفسه، ستبدأ البرامج الأولية لإعادة تأهيل المواقع المنجمية المتدهورة، والتي تشمل إعادة التشجير المنهجي وتطهير التربة الملوثة. وسيتم توثيق هذه المبادرات بتقديم تقارير سنوية شفافة حول الاستدامة.

تضع هذه المرحلة التأسيسية إطارًا شفافًا وتشاركيًا وترسخ له، وهو شرط لا غنى عنه لمواءمة الإجراءات المستقبلية مع الواقع المحلي ووضع الأسس المنهجية للمراحل اللاحقة.

III-2. المرحلة 2 (1-3 سنوات): تنفيذ المشاريع الرائدة الهيكلية

تقوم المرحلة الثانية بتنفيذ مشاريع رائدة متكاملة تهدف إلى تحفيز الاقتصاد المحلي وإرساء أسس التنويع الاقتصادي المستدام، مع دمج الممارسات البيئية المسؤولة بشكل منهجي.

تطوير الزراعة المستدامة

سيشمل التحول الزراعي التدريجي 2000 هكتار مخصصة للزراعات ذات القيمة المضافة العالية (تمر دقلة نور، فستق، زيتون بيولوجي) بفضل تطبيق أنظمة الري قطرة قطرة الموفرة في استهلاك المياه. سيؤدي هذا المشروع الاستراتيجي، الذي يموله صندوق التنمية المحلي للفوسفات، إلى تكوين 1500 فلاح بحلول عام 2028، مستلهما نماذج المرونة الفلاحية التي تم تطويرها في الأردن.

السياحة البيئية والتراثية

سيؤدي تطوير المسارات السياحية المتكاملة إلى تعزيز التراث المنجمي الفريد من خلال إنشاء متحف بيئي تفاعلي ومن خلال الواحات التي تم تهيئتها ، ويستهدف هذا المسار استقبال 50,000 زائر سنويًا بحلول عام 2028. يستلهم هذا النهج من النجاح الملحوظ الذي حققته إعادة توجيه السياحة في منطقة الرور في ألمانيا. كما سيعمل تطبيق استراتيجية التسويق الرقمي الموجهة والشراكات الاستراتيجية مع وكالات السفر المتخصصة على تعزيز جاذبية المنطقة (السياحة في الرور، 2023).

التحول الطاقي والطاقات المتجددة

سيؤدي إنشاء مزارع للطاقة الشمسية على مساحة 500 هكتار من الأراضي المتدهورة بسبب النشاط المنجمي، على غرار مركب نور للطاقة الشمسية في المغرب، إلى توفير 1000 وظيفة تتطلب مؤهلات عليا، وذلك بحلول عام 2028، كما ستقوم هذه المزارع بتغطية 15% من احتياجات المنطقة من الطاقة. وستساهم هذه المبادرة بشكل كبير في تحقيق الاستقلال الذاتي المحلي للطاقة.

إعادة التأهيل البيئي

ستقوم شركة فوسفات قفصة، تماشياً مع متطلبات المعيار أيزو 14001، يتبني تقنيات استخراج نظيفة تدريجياً لتقليص بصمتها البيئية بشكل كبير. وسيعمل برنامج طموح لإعادة التشجير، يضم الشركات المحلية المتخصصة في

البيئة، على استعادة 1000 هكتار من الأراضي المتدهورة بحلول عام 2028، مما سيساهم في تجديد النظم البيئية المحلية.

وسترسي هذه المبادرات الرائدة، التي تم تصميمها في إطار من التعاون المشترك، أسس اقتصاد متنوع مع استعادة البيئة تدريجياً وتعزيز ثقة الأطراف المعنية في مسار التحول.

III-3. المرحلة 3 (3-7 سنوات): التعزيز الاستراتيجي والتعديلات التوافقية

تقوم المرحلة النهائية بتوطيد المكتسبات وبتقييم دقيق النتائج المحققة وإجراء التعديلات الاستراتيجية اللازمة لضمان تأثير مستدام وقابل للقياس.

نظام المتابعة والتقييم المستمر

ستقوم عمليات تدقيق نصف سنوية مستقلة وتقارير عامة مفصلة بقياس نجاح المشاريع التجريبية بدقة، لا سيما من حيث خلق فرص العمل (الهدف: توفير 3000 وظيفة غير متعلقة بالفوسفات بحلول عام 2032) وقياس الدخل المحقق للمجتمعات المحلية .

تعديلات سياسية قائمة على الأدلة

ستوجه نتائج التقييمات التجريبية بشكل منهجي تعديلات السياسات العامة لتلبية الاحتياجات المستجدة التي يتم تحديدها بشكل فعال. على سبيل المثال، سيؤدي إدخال حوافز ضريبية إضافية محددة الهدف إلى جذب مستثمرين جدد من القطاع الخاص وتوجيههم إلى قطاعي الفلاحة المستدامة والسياحة البيئية.

توسيع نطاق المبادرات الناجحة وتعميمها

سيتم توسيع نطاق المشاريع الرائدة التي تم التحقق من نجاحها تدريجياً، مع وضع أهداف طموحة: تحويل 5000 هكتار من الأراضي إلى الزراعة المستدامة واستقبال 100 ألف زائر سياحي سنوياً بحلول عام 2032. وستمول شراكات دولية استراتيجية، لا سيما بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في إطار الميثاق الأخضر، توسيع مشاريع الطاقة المتجددة والاقتصاد الدائري.

تعزيز النظام البيئي المحلي لريادة الأعمال

سيدعم صندوق التشغيل والتكوين المهني تطوير 50 شركة ناشئة جديدة بحلول عام 2032، مع إعطاء الأولوية للشركات التي تركز على إعادة التدوير المبتكر للنفايات المنجمية والخدمات الرقمية ذات القيمة المضافة العالية. ويستلهم هذا النهج نجاح حاضنة ستيشن إف (Station F) في فرنسا، وهي أكبر حاضنة للشركات الناشئة في العالم.

تضمن هذه المرحلة من التعزيز استمرارية واستدامة التحولات التي تم إجراؤها، مما يسمح لقفصة بأن تثبت تدريجياً مكانتها كمركز معترف به للابتكار الاجتماعي والبيئي.

الخلاصة :

تمتلك قفصة الموارد والإمكانات اللازمة لتصبح نموذجاً للتنمية المستدامة. إن تحويل "لعنة الموارد" إلى نعمة هو هدف قابل للتحقيق، شريطة الجمع بين الإرادة السياسية القوية والتنفيذ الفعال والمستدام لآليات إعادة التوزيع — ولا سيما من خلال صندوق التنمية المحلية للفوسفات وصندوق التشغيل والتكوين المهني وصندوق التعويضات وإعادة التأهيل البيئي. من خلال تفعيل هذه الأدوات، يمكن للمنطقة أن تتخلص من الاعتماد على استخراج الفوسفات لتفتح آفاق جديدة للنمو الشامل والمرن، مما يوفر فرصة تاريخية لإعادة تحديد مستقبلها الاقتصادي والاجتماعي.

التعريف بالمعهد

المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بقفصة هو مؤسسة عمومية تونسية للتعليم العالي، مهمتها تكوين فنيين ومهنيين في مختلف المجالات التكنولوجية. تأسس المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بقفصة بموجب القانون رقم 95-41 المؤرخ في 24 أبريل 1995 (المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية عدد 35 المؤرخ في 2 مايو 1995)، ليحل محل المعهد العالي السابق للصناعات والمناجم في قفصة. وهو جزء من الشبكة الوطنية للمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية

يقدم المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بقفصة برامج تعليم عالي في إطار نظام (اجازة-ماجستير-دكتوراه)، وتشمل البرامج ما يلي:

- برامج تكوين على مستوى الاجازة التطبيقية؛
- برامج تكوين على مستوى الماجستير المهني؛
- برامج التكوين المستمر ملائمة للاحتياجات الخاصة للشركات في المنطقة

الموقع الإلكتروني: www.setgf.rnu.tn

نبذة عن مشروع Savoirs éco

منذ 1 فيفري 2023، تنفذ مؤسسة Expertise France مشروع "نحكيو اقتصاد" (Savoirs éco Tunisie) بتمويل من الاتحاد الأوروبي بقيمة 4.5 مليون يورو لمدة 3 سنوات.

يهدف المشروع إلى دعم الحوارالعام حول القضايا الاقتصادية في تونس من خلال تعزيز الهياكل المنتجة للمعرفة الاقتصادية: (1) الهياكل العامة للتحليل الاقتصادي ودعم اتخاذ القرار؛ (2) مختبرات البحث في الاقتصاد؛ (3) مراكز الفكر (think-tanks) المنبثقة عن المجتمع المدني.

يقدم المشروع الدعم الفني والمالي في ثلاثة مجالات: تعزيز قدرات الهياكل المنتجة للمعرفة الاقتصادية؛ دعم إعداد الدراسات/موجزات السياسات من قبل الهياكل المنتجة للمعرفة الاقتصادية؛ دعم نشر وتعميم وتجربة توصيات الدراسات/موجزات السياسات. ولتسهيل تنفيذ هذه الأنشطة، تعمل Expertise France مع أربعة شركاء تنفيذيين: مؤسسة الدراسات والبحوث في مجال التنمية الدولية (Ferdi) ؛ شبكة التنمية العالمية(GDN)؛والمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE)

SavoirsEco

www.savoirseco.tn/